

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٢٥ لسنة ١٩٥٨

في شأن السماح لمطارنة الروم الأرثوذكس في اللاذقية باستبدال قسم من عقارات جارية بوقف الطائفة المذكورة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم مصر وسورية ؛

وعلى قرار المجلس الملي لطائفة الروم الأرثوذكس في اللاذقية المؤرخ في ١٩٥٨/٩/١٨ ؛

مقرر :

مادة ١ - يسمح لمطارنة الروم الأرثوذكس في اللاذقية باستبدال نصف كل من العقارات ذوات الأرقام ١٨٠ و ١٨٢ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ الواقعة في منطقة الرستن العقارية الجارية بوقف الطائفة المذكورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٨ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٥٨

في شأن السماح لترو بولية حلب للروم الكاثوليك باستبدال عقار مسجل باسم وقف على ميم الأولاد الفقراء للطائفة المذكورة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم مصر وسورية ؛

وعلى الطلب المقدم من مطران طائفة الروم الكاثوليك في حلب المؤرخ في ١٩٥٨/١١/١١ ؛

وتؤدى الشركة قيم أملاك الدولة الخاصة أو أملاك الأفراد عن طريق البيع بالتراضي أو وفقا لقواعد الاستملاك .

"مادة ٢٤ - لا يترب على الشركة أى التزام يتعلق بإطفاء أسهمها".

"مادة ٢٦ - يحق للدولة ، في أى وقت ، بقانون شراء المشروع واستعادة الامتياز وفي هذه الحالة تدفع الدولة للشركة قيمة الأسهم التي يملكها المساهمون وتأخذ كل ما للشركة وتحمل كل ما عليها . وتحدد قيمة الأسهم إما بمتوسط أسعار الأسهم في أول يوم عمل من كل شهر من الأشهر الستة والثلاثين التي سبقت الشهر الذي صدر فيه قانون الشراء وأما قيمتها الاسمية أيما أكثر".

مادة ٣ - تلتى المادة ٢٥ من دفتر الشروط المذكور .

مادة ٤ - يضاف إلى دفتر الشروط المشار إليه المواد الآتية :

"مادة ٣٤ - يحق للدولة بيع أسهمها غير الإلزامية بأسعار لا تقل عن قيمتها الاسمية وفي مواعيد وضمن شروط يحددها وزير الخزانة".

"مادة ٣٥ - على الشركة أن توزع على مساهميها دخلا سنويا مضمونا لا يقل عن ٣٪ من قيمة أسهم الدولة و ٧٪ من قيمة الأسهم الاسمية لبقية المساهمين وفي حال وجود فائض من الأرباح بعد توزيع الدخل المضمون يعطى هذا الفائض لأسهم الدولة حتى تبلغ حصة أسهمها ٧٪ وفي حال إقرار توزيع الباقي يوزع بالتساوي على مجموع أسهم الشركة .

أما إذا لم تكف الأرباح السنوية المضافة للشركة واحتياطها الاختياري لتوزيع هذا الدخل ، فيتحق للشركة فتح حساب مدين يؤدي منه فرق الدخل المضمون وينفذ هذا الحساب من أموال الشركة الجاهزة . وفي حال عدم كفايتها ينفذ من سلفة تقدمها وزارة الخزانة للشركة على أن يسدد الحساب المدين أو السلفة المذكورة من فائض أرباح السنين المقبلة بعد توزيع الدخل المضمون".

"مادة ٣٦ - على شركة المرفأ تعديل نظامها الأساسي بتوقيعه مع دفتر الشروط المعدل بموجب هذا القرار وذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر اعتبارا من هذا التاريخ".

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم السوري ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٧٨ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٢٧ لسنة ١٩٥٨
بتعيين وكيل لوزارة الخارجية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛
وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السكن الدبلوماسي
والقنصل والقوانين المعملة له ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد السفير صالح خليل وكيلا لوزارة الخارجية .

مادة ٢ - على وزير الخارجية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٨ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨) .

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - بسح لقرولية الروم الكاثوليك بحاب باستبدال العقار
رقم ٣٣٥٠ من المنطقة العقارية السادسة في حلب المسجل باسم وقف
الياس محيي على ميثم الأولاد الفقراء من طائفة الروم الكاثوليك بحلب
والواقع تحت ولاية سيادة مطران الطائفة المذكورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٨ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر